

علاقة السياسة النقدية بسياسة التشغيل

أ. كريمة حبو*

الملخص :

نحاول في هذا المقال استجلاء إشكالية السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بسياسة التشغيل الكامل حيث تعتبر هذه الأخيرة هدفا حقيقيا للنمو الاقتصادي للدولة ، على الرغم من أن السلطات النقدية استطاعت إلى حد ما في التحكم في معدل التضخم المستهدف ، إلا أن مؤشر البطالة بقي يهدد استقرار مستوى العام للأسعار وسعر الصرف ، وحال دون تحقيق الهدف الخاص باستغلال كل الموارد المنتجة للبلاد ، المتمثل في التشغيل الكامل.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، التشغيل .

Résumé :

Dans cet article, nous essayons de retracer la problématique de la politique monétaire en Algérie, liée à celle de l'emploi, qui représente un objectif déterminant de la croissance économique du pays.

Même si les autorités monétaires ont réussi à maintenir le taux d'inflation escompté, néanmoins l'indice du chômage continue à menacer la croissance économique et la stabilité des prix ainsi que le taux de change, ne permettant pas la réalisation de l'objectif relatif à l'exploitation de toutes les ressources productives du pays, représenté par le plein emploi.

مقدمة : كانت السياسات الاقتصادية من أهم المواضيع التي تشغل فكر كثير من الاقتصاديين الباحثين ورجال الأعمال وصانعي القرار في معظم دول العالم ، بما فيها السياسة النقدية التي تمثل عنصرا من أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي يعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الاختلالات التي تعيق الاستقرار الاقتصادي ، والمقصود بالاستقرار هو تحقيق الاستقرار الناتج عن التشغيل الكامل واستقرار مستوى العام للأسعار.

إن التحقيق المتزامن لهذين الهدفين التشغيل الكامل واستقرار مستوى معقول للأسعار يكون صعبا نوعا ما ويستوجب الملائمة بينهما.

إن اقتصاد الجزائر في ظل الإنتقالية كان يعرف مرحلة صعبة ، حتى لو نجحت مرحلة الإنتقالية ، يبقى مشكل البطالة والإصلاحات الهيكلية الني سجلت تأخرا كبيرا.

* كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

إن المشكل العويص الذي كان يعيشه المجتمع الجزائري منذ التسعينات تمثل دون أي شك في مشكلة البطالة. لقد استطاعت الجزائر أن تسيطر إلى حد كبير على التضخم منذ سنة 1997 ، إلا أنها عجزت عن السيطرة على ظاهرة البطالة التي كانت تعاني منها دولا كثيرة من العالم حتى الدول المتقدمة تكنولوجيا. بقيت نسبة البطالة مرتفعة في الجزائر ، ذات رقمين منذ أكثر من عشرين سنة حيث لا يمكن لأية سياسة اقتصادية أو نقدية أن تبقى غير متأثرة بالخطر الجسيم لهذه الآفة الاقتصادية والاجتماعية . من هنا كانت العلاقة بين السياسة النقدية بالتشغيل الكامل علاقة جوهرية ، حيث هذه الأخيرة تعتبر هدفا من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية ضمن النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار وسعر الصرف.

- الإطار العام للدراسة :

1 - مشكلة الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في مدى تأثير السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وعلاقتها بالسياسات الأخرى لاسيما سياسة التشغيل خلال الفترة الممتدة ما بين (2001 - 2010).

2 - أهمية الدراسة : تتمثل هذه الأهمية في الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الأهداف (التطور المنتظم للاقتصاد ، استغلال الموارد المنتجة ، الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، التشغيل الكامل ، التوازن الاقتصادي).

3 - أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية وأهدافها وآثارها على النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى ، لاسيما علاقتها بسوق الشغل ومؤشر البطالة الذي بلغ ذروته منذ التسعينات في ظل الانتقالية . وماهي الاستنتاجات عن سياسة التشغيل في الفترة الممتدة ما بين (2001 - 2010).

4 - المنهج المستخدم: قمنا بانتهاج المنهج الوصفي في تعريف ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بسياسة التشغيل. كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي في أهداف السياسة النقدية وفي تطور معطيات السكان العاملين والبطالين وحسب قطاع النشاط وإحصائيات عن مؤشر البطالة ، معتمدين في ذلك على بعض الإحصائيات عن الديوان الوطني للإحصاء وعن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهذا لتحليل النتائج المتوصل إليها.

أولا: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

لقد عالجنا النظريات الاقتصادية بشكل واسع مسألة تعريف السياسة النقدية.

1.1 تعريف السياسة النقدية : ظهر اصطلاح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر ، وتطور الاهتمام به من تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقد ، فانتقل من المفهوم الحيادي للنقد إلى المفهوم غير الحيادي ذو تأثير أقل أهمية مقارنة بالسياسة المالية ، ثم انتقل إلى مرحلة تهتم أكثر بالنقد والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي عند المدرسة الكينزية.

كما عرفها البعض الآخر بأنها « عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية: الإنتاج ، الإستهلاك ، الإستثمار ، الإدخار ، الأسعار ، معدلات الصرف ، العمالة ... إلخ وهذا للوصول إلى تحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية والحفاظ على المستوى العام للأسعار.

حيث يوحى لنا التعريف الأول ثلاثة أشياء أساسية وهي:

- أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير فهي مرتبطة بالوضع وليس وصفا له ، كما أنها تتغير بتغير الوضعية والأهداف.
- الهيئة المكلفة بتسيير السياسة النقدية وتسييرها ، تتمثل في هيئة البنك المركزي أو ما نطلق عليها بالسلطات النقدية ، ونطرح قضية النظام النقدي ، حيث يمثل البنك المركزي قمته.

- الأهداف العامة للسياسة النقدية: وهو إحداث أثر على الاقتصاد وذلك من خلال ضمان استقرار في مستوى العام للأسعار ومعدلات الصرف والتشغيل الكامل.

- إن السياسة النقدية بخصائصها وأدواتها ومجال تطبيقها الذي يعتبر مجالا واسعا لتدخل السلطات النقدية من أجل تحقيق الأهداف ، ومع هذا فهي لا تمثل ميدانا مستقلا عن السياسات الأخرى ولا بديلا عنها ، وإنما هي بكل بساطة مكملة لها. فتعريف السياسة النقدية لا ينطلق من مجال نقدي منعزل طالما أن الغاية منه هو تهيئة الظروف المناسبة من أجل أداء اقتصادي صحيح. لا وعليه فإن السياسة النقدية هي عنصر من عناصر السياسة الاقتصادية مثلها مثل السياسة الجبائية ، وسياسة المداخيل ، وسياسة الأسعار ، وسياسة التشغيل ، والسياسة الإنتاجية ، وسياسة المبيعات... إلخ من السياسات الأخرى.

2.1 أهداف السياسة النقدية : إن السياسة الاقتصادية بجميع عناصرها

ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية مثل:

- مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.
- تحقيق معدل النمو المستهدف من طرف السلطات.
- تحقيق الإستقرار الخارجي للبلاد من خلال توازن المدفوعات الخارجية ،

والتحكم في ميزان المدفوعات واستقرار معدلات الصرف.

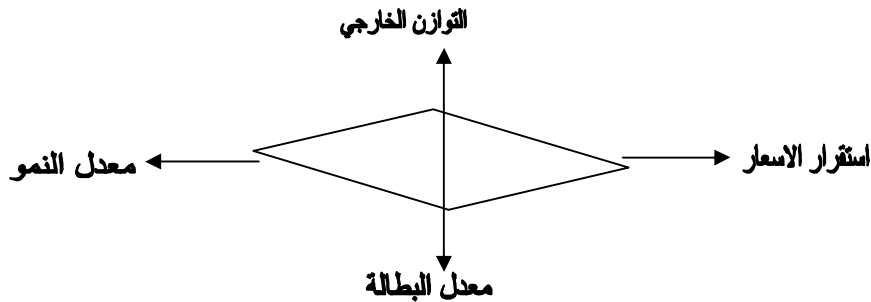
- التحكم في الإنفاق الحكومي عن طريق ميزانية الدولة. - التشغيل.

ويتضح لنا من الوهلة الأولى أن هذه الأهداف متناقضة فيما بينها ، وبالتالي فمن المنطقي أن لا تستطيع أية سياسة منفردة تحقيق كل هذه الأهداف أو بعضها في آن واحد، دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور اختلال على مستوى تحقيق الأهداف الأخرى.

هذه الأهداف السابقة الذكر ، يمكن أن تدرج ضمن مجموعة مختلفة من السياسات مثل أهداف التشغيل يمكن إدراجها ضمن سياسة التشغيل الكامل ، وتحقيق معدل النمو يمكن أن ندرجه ضمن السياسة الإنتاجية ، أما عنصر التضخم والاستقرار العام للأسعار يمكن أن ندرجه ضمن السياسة النقدية بكونها جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية. ونستنتج أن السياسة النقدية رغم كونها عنصرا واحدا من عناصر السياسة الاقتصادية ، إلا أنها تحتل مكانة بارزة ضمن هذه الأخيرة نظرا لآثارها المترتبة عنها إلى كل أهداف السياسة الاقتصادية. ويمكن أن تنقسم هذه الأهداف إلى أهداف قصيرة أو طويلة الأجل

1.2.1. الأهداف النهائية أو قصيرة الأجل : تتعلق الأهداف النهائية أو قصيرة

الأجل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال أركان « المربع السحري » للسياسة النقدية التي جاء بها كالدور (kaldor) والمتمثل في التشغيل الكامل ، استقرار الأسعار ، معدل النمو و توازن ميزان المدفوعات.



1.2.2 . الأهداف طويلة الأجل : تتعلق بالأهداف التي تخص توجيه مسار خطة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا وهي الأسرع بمعدلات النمو بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، صناعية وزراعية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ولكي تستطيع الدولة تحقيق هذه الأهداف لابد لها من الإستعانة بالإجراءات النقدية التي هي من صميم أدوات السياسة النقدية.

ملاحظة: إذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوع من الاستقرار

الاقتصادي في ظل النمو المتوازن ، معنى ذلك أن هناك ارتباطا وثيقا بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي ، ويظهر ذلك واضحا من ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية وبذلك يمكن لو توفرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة أن تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي.

1.2.3 . أهداف السياسة النقدية حسب قانون القرض والنقد : تمثلت أهداف السياسة النقدية حسب ما نصّ عليها قانون القرض والنقد 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كالآتي:

تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للإقتصاد ، وهذا من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد ، مع الحرص على الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة يشكل غاية لصاحب القرار السياسي يقدمها المشرع. ويتعلق الأمر هنا بهدف استراتيجي على المدى البعيد ، حيث ينبغي أن يساهم فيه البنك المركزي من خلال إنشاء والحفاظ ضمن مجال العملة والقرض والصرف عن طريق أدوات السياسة النقدية على تحقيق الشروط الأكثر ملائمة لتحقيق استغلال كل الموارد المتاحة بمعنى تحقيق التشغيل الكامل عن طريق السياسة النقدية ، واستغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة ، أي بمعنى استقرار سعر الصرف.

ثانيا . علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى :

الرجوع إلى استقرار الاقتصاد الكلي كان يمثل أكبر هدف لمتابعة المجهودات والاستثمار منذ سنة 2001 للإرساء التنمية الاقتصادية بمساندة الإصلاحات الهيكلية. إن الكفاءات الاقتصادية والمالية منذ سنة 2001 تشهد عليها قوة التنمية الاقتصادية بمساندة برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE programme de soutien à la relance économique وحقيقة ميزان المدفوعات ومؤشرات الجديدة للمديونية الخارجية كذلك تحسن وضعية المالية العمومية ووجود فائض من السيولة لدى البنوك ، سمحت لها بإرساء الإستقرار المالي بصفة دائمة في الجزائر. وخاصة دخولها لأسواق رؤوس الأموال ، والعمل على تسيير أحسن واستقرار لسعر الصرف الحقيقي للدينار في مفهوم قابلية تحويل الدينار الكلي في إطار المعاملات الدولية الجارية التي تمثل أهم عمود للإستقرار المالي. لقد كانت علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى وطيدة في منظور تنمية الاقتصاد الكلي الذي تميز بفائض في السيولة منذ سنة 2001 / 2002 ، منذ ذلك

الوقت فعالية وقيادة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر ساعدت على التحكم في التضخم وهذا من خلال إرساء الاستقرار النقدي في الجزائر.

أين الظروف النقدية والمالية أصبحت أكثر ملائمة من أجل إنشاء أسواق رؤوس الأموال لتوزيع (أوعية) الادخار نحو الاستثمارات المنتجة والأكثر فعالية ، التي من شأنها رفع التنمية الاقتصادية والتقليل من حدة البطالة التي تعرفها بلادنا.

لقد تحسنت الوضعية المالية للدولة بتحقيق أكبر قدر من احتياطات الصرف الرسمية وتحقيق وضعية مالية قوية خارجية صافية التي تمثل عنصر الاستقرار المالي للمدى المتوسط لسعر الصرف الحقيقي للدينار في مستوى التوازن ، مع التسيير الحذر لميزانية الدولة.

هذه العوامل الرئيسية للحفاظ على الأموال الوطنية وتعزيزها ، بانفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج ، وخاصة بعد إدماج الجزائر في اتفاقية الشراكة مع منظمة الاتحاد الأوروبي.

ثالثا - سياسة التشغيل ومؤشر البطالة في الجزائر:

إن تقدير نسبة البطالة في الجزائر تطرح عدة مشاكل لكي تكون معيار جدي بالنسبة لبرامج التشغيل وخاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج ونحو القطاع الخاص.

3. 1 - الجدول رقم (1): تطور معطيات سوق الشغل من سنة (2006 - 2010)

المجموع	توضيفات منجزة		عروض التوظيف المسلمة	طلبات التوظيف المسلمة	السنوات
	توظيفات مؤقتة	توظيفات دائمة			
64.092	52.136	11.956	86.067	505.287	2006
96.850	79.223	17.627	132.117	712.136 ⁽¹⁾	2007
125.641	106.334	19.307	168.950	887.097 ⁽¹⁾	2007
155.272	133.968	21.304	213.194	1.176.156	2008
170.858	149.572	21.286	235.606	963.016	2009
181.839	159.851	21.988	234.666	1.090.963	2010

(1) - أرقام مراجعة لمصدر: وزارة العمل ، الشغل والحماية الاجتماعية عن الديوان الوطني للإحصائيات - كتاب الجزائر بالأرقام دد: (41) (نتائج 2008 - 2010).

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع في طلبات التوظيف من سنة 2006 إلى سنة 2009 لتعود مرة أخرى للتراجع في سنتي 2009 و 2010.

بينما عروض التوظيف المقدمة تعد ضعيفة وقليلة جدا مقارنة بطلبات التوظيف وتتراوح ما بين 17% إلى 24% فقط من سنة (2006 إلى 2010).

كما تنقسم عروض التوظيف إلى قسمين توظيف دائم وتوظيف مؤقت.

ونلاحظ حسب الجدول السابق أن التوظيف المنجزة تعتبر أقل من عروض

التوظيف المسلمة.

أي أن التوظيف المنجزة هي أقل بكثير من الوعود المقدمة فمثلا في سنة 2006 بلغت التوظيف المنجزة نسبة 74,5% من عروض التوظيف المسلمة. كما بلغت التوظيفات المنجزة في سنة (2007) عدد 96.850 منصب شغل حيث تفرعت إلى قسمين توظيفات دائمة قدرها 17.627 منصب شغل وتوظيف مؤقت قدرها 79.223 منصب شغل.

ومثلت نسبة قدرها 73,3% من مجموع عروض التوظيف. ونفس الشيء في السنوات الأخرى وهذا يدل أن التوظيفات المنجزة هي أقل من وعود التوظيف أو العروض المقدمة التي غير حقيقية. أما التوظيفات فأكثرها توظيفات مؤقتة كما تظهر لنا في نفس الجدول ، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أن مناصب الشغل المتاحة لا تتصف بطابع الديمومة والاستمرارية ولكنها مناصب شغل مؤقتة أو موسمية وهذا منذ إحصائيات 2003 إلى غاية سنة 2010.

3. 2 - جدول (02) : معطيات تطور توزيع الشغل حسب قطاع النشاط (2008 - 2009 - 2010)

قطاع النشاط	ديسمبر (2008)	أكتوبر (2009)	سبتمبر 2010
الفلاحة	1252	1242	1136
الصناعة	1141	1194	1337
البناء والأشغال العمومية	1575	1718	1886
تجارة - خدمات وإدارة	5178	5318	5377
مجموع:	9146	9472	9736

المصدر: عن الديوان الوطني للإحصائيات كتاب الجزائر بالأرقام ، عدد : (41) (نتائج 2008 - 2010) عن نشرة 2011 صفحة (13 ، 14 ، 15).

نستنتج من الجدول رقم (02): لقد احتفظ توزيع الشغل حسب قطاعات النشاط بنوع من الإستقرار في قطاع الفلاحة وهذا لثلاث سنوات (2008 ، 2009 ، 2010) وعرف نوع من التراجع في سنة 2010.

بينما قطاع الصناعة عرف نوع من تزايد في مناصب الشغل في سنة 2010. - عرف قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعا من سنة لأخرى قدره 9% من سنة 2008 إلى 2009 وعرف ارتفاعا قدره 10% من سنة 2009 إلى سنة 2010. أما بالنسبة لقطاعات التجارة والخدمات والإدارة سجلت نوعا من الاستقرار خلال الثلاث سنوات (2008 ، 2009 ، 2010).

3. 3. جدول رقم (3): إحصائيات عن السكان النشطين والبطالين:

توزيع السكان	ديسمبر 2008	أكتوبر 2009	سبتمبر 2010
السكان النشيطون	10.315	10.544	10.812
منهم:			
- المشتغلون:	9146	9.472	9736
- البطالون:	1169	1.072	1076
المجموع	10.315	10.544	10.812

المصدر: عن الديوان الوطني للإحصائيات - كتاب الجزائر بالأرقام عدد: (41) نتائج (2010/2008) (نشرة 11) صفحة (13 ، 14 ، 15).

لقد تميز السكان النشيطون بنوع من الاستقرار خلال الثلاث سنوات (2008 ، 2009 ، 2010) وعرف ارتفاعا محتشما خلال الثلاث سنوات. حيث مثلت طبقة المشتغلون خلال الثلاث سنوات تقريبا نسبة 90% من مجموع السكان النشيطون.

بينما شملت طبقة البطالين نسبة تتراوح ما بين 10 و 11%. وأظهرت إحصائيات أخرى أن توزيع فئة البطالون تتركز أهمها في فتي الشباب الذين أعمارهم تتراوح ما بين (20 - 24 سنة) وفئة (25 - 29 سنة).

بينما تمثلت الطبقة المشتغلون في فئة (25 - 29 سنة) في ثلاثة سنوات. **تعريف البطالة:** مما يجب الإشارة إليه أنه لو طبقنا التعريف الصحيح لمفهوم البطالة الحقيقي أي « من هو البطال؟ » فقد يترتب عنه استثناء كل شخص يدعي البطالة ومع هذا لم يقيم بأي جهد حقيقي للبحث عن عمل.

لقد أصبحت معرفة تشكيلة سوق الشغل أمرا ضروريا ، بما أن فكرة تعزيز قدرة جهاز الإنتاج الوطني على المنافسة في سياق أكثر انفتاحا وأكثر تنافسية ، يستدعي التكيف وتحسين التأهيل لليد العاملة ، كما أن توزيع سوق الشغل من حيث المكان في غياب حركة عقلانية لليد العاملة ، من شأنها تطوير وتحسين سياسات مختلفة ، لاسيما تلك المتعلقة بالتأهيل التي يجب انتهاجها لإدخال الإصلاحات اللازمة في ديناميكيته على المستوى الوطني من خلال تشجيع عمليات التكوين والتأهيل لطالبي الشغل ، وهذا بهدف تحسين قدرات الأشخاص على الشغل ، ويترتب عنه معرفة أحسن لمعايير البطالة وسوق الشغل.

فيما يخص التصنيف حسب درجة التأهيل ، تبين في سنة 2004 أن نسبة قدرها 64,86% من طالبي الشغل هم غير مؤهلين و 26,6% منهم لديهم مستوى جامعي. حسب إحصائيات (الديوان الوطني للإحصائيات) فإنه تميز منحني البطالة بالتراجع في السنوات الأخيرة ، حيث بلغت نسبة البطالة 15,3% سنة 2005 ونسبة 12,3% في 2006 كما بلغت نسبة 11,8% في سنة 2007 ونسبة 11,3% في سنة 2008 ونسبة 10,9% في سنة 2009 لتصل إلى 10% في سنة 2010 وهذا يدل على تحسن

ملحوظ وتحكما من طرف السلطات العمومية في نسبة البطالة ونحن نعلم أن هذه النسبة كانت ذات وتيرة مرتفعة جدا في سنة 2000 تتراوح حول 29,5%.

إن اتجاه منحى البطالة نحو الانخفاض منذ عشرة سنوات ، ناتج عن تطبيق عدة برامج عمومية من طرف الدولة ، كانت تهدف إلى تحقيق نسبة بطالة تقل عن 10% في أفق 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن امتصاص البطالة يعد أولوية وطنية في برنامج رئيس الجمهورية ، حيث يتمثل الالتزام الرئيسي إلى خلق مليوني منصب شغل خلال البرنامج الخماسي 2009/2005 منها: (1)

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

4.3. أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لمكافحة البطالة:

تعتبر مكافحة البطالة الشغل الشاغل بالنسبة للسلطات العمومية التي استطاعت إلى حد كبير في التحكم في التضخم ووجدت صعوبات في أن تحكم في ظاهرة البطالة.

وفي هذا السياق لقد بذلت السلطات العمومية جهودا وأموالا معتبرة لمكافحة البطالة عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة والصندوق الوطني للتأمينات من البطالة لتكفل هذا الصندوق بعمال الذين تم تصريحهم من مناصب شغلهم إثر عملية تصفية المؤسسات الوطنية ، التي كانت تعاني من مشاكل مالية وعجوزات مستمرة أدت بها إلى التصفية.

وعلى هذا فإن انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الانعاش الاقتصادي والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ، جاء ليعزز هذه الأجهزة منها أجهزة تشغيل الشباب الدائمة وأجهزة التشغيل المؤقت . حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي تم انشاؤها في إطار أجهزة التشغيل الأربعة:

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL
- الأشغال ذات المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO.

- التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

¹CNES : الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2008 - عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - نوفمبر 2008.

- عقود ما قبل التشغيل CPE Contrats prés emplois -

1/ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL: هذا البرنامج كان يهدف إلى تشغيل مؤقت للشباب عن طريق إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من ثلاث إلى 12 شهر قد مكن من توظيف 72,500 شخص في سنة 2004 وأكثرهم من جنس الإناث.

2/ عقود ما قبل التشغيل CPE Contrats prés emplois يخص هذا البرنامج شباب حاملي الشهادات والجماعيين والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة . لقد عرف هذا الجهاز بفضل ارتفاع مناصب الشغل التي تم فتحها خلال هذه السنوات تحسنا ملحوظا استطاع أن يوظف خلال سنة 2004 عدد 59.781 شخصا يحمل شهادة .

وتم إدماج 61.987 شخص من الحائزين على شهادات والجماعيين والتقنيين الساميين إلى غاية 2007/12/31 مضافا إليها 48.278 شخص آخر خلال السداسي الأول لسنة 2008.

3/ تعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة: هو جهاز مسير من طرف وزارة التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص النشيطون عديمي المداخل إنجر عنه 54.770 نشاطا في مختلف القطاعات وهذا لغاية 2007/12/31.

4/ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: (UPHIMO) يهدف هذا الجهاز إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ، ولقد بلغت مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في هذا الإطار في سنة 2008 قدرت بـ 14140 منصب شغل (ذكور) وفي سنة 2009 بلغت 15.753 منصب شغل وفي سنة 2010 تم انشاء 13.307 منصب شغل (ذكور) في قطاعات مختلفة (الطرق ، المياه ، الفلاحة ، تهيئة الأرض للاعمار ، التعليم والصحة والتضامن الوطني⁽¹⁾).

جلول رقم (04): تطبيق برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO

¹CNES: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2008 - عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - نوفمبر 2008.

قطاع النشاط	2008	%	2009	%	2010	%
الطرق	20880	,312	.20433	,617	.36420	,812
المياه	.78033	,919	.73230	,316	.55227	,317
الفلاحة / غابات	.68841	,624	.13242	,322	.05643	27
تهيئة الأرض للإعمار (1)	.42849	,129	.76860	,132	.76860	,138
التعليم	.39612	,37	.1329	,84	.9525	,73
الصحة	3960	,32	.6729	,15	.4761	,90
التضامن الوطني	.5487	,54	.3963	,81	516	,30
خلق فرص شغل للإدماج ذكور/ شهريا	.680169	100	.036189	100	.684159	100
خلق فرص شغل للإدماج ذكور/ سنويا	.14014	/	.75315	/	.30713	/
قروض مخصصة بـ 10 ⁶ دج	.294,856		6235		6300	

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية. عن كتاب الجزائر بالأرقام - عدد (41) نتائج 2008 - 2010 من إعداد الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ حسب هذا الجدول تراجع في مناصب الشغل السنوية (ذكور) في 2010 مقارنة بسنة 2009 بنسبة قدرها 16%.
جدول رقم (05): مناصب الشغل التي أنشأت من طرف الإدارات العمومية ومؤسسات (خلال السداسي الأول 2009).

النسبة %	عدد المناصب	القطاع / أجهزة التشغيل
7%	48.917	المؤسسات العمومية
3%	25.662	الوظائف العمومي
4%	32.736	الفلاحة
3%	25.829	مناصب أنشأت في إطار الاستثمارات الممولة من طرف البنوك (خارج ANSEJ)
18%	132.713	جهاز المساعدة للإدماج المهني
2%	14.075	عقود ما قبل التشغيل CPE
11%	83.778	القرض الصغير ANGEM. CNAC. ANSEJ
2%	17.150	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف (PME).
50%	377.431	ESIL. TUPHIMO. IAIG (منشأة للمناصب الدائمة)
100%	758.291	مجموع مناصب الشغل :

المصدر: مصالح الوزير الأول ، CNES عن اتفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - قسم الدراسات الاقتصادية ملخص لسنة 2009 ص 25.

لقد عمدت برامج دعم الشغل التي أطلقتها الدولة منذ 1990 إلى إنشاء مناصب شغل جديدة ، فكانت مسألتين الشغل والبطالة مسجلتين ضمن أولويات السلطات العمومية ، وحسب بيان نشاط الحكومة في السداسي الأول من 2009 من إنشاء 758.291 منصب شغل.

بما في ذلك الإنجازات الخاصة بالجزائر البيضاء المخصصة لصيانة الأحياء المحرومة والشواطئ.¹

ومنها ما يقارب النصف 50% تم إنشاؤها من طرف أجهزة التشغيل الأربعة بعدد 377.431 منصب شغل من طرف جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO) وجهاز الأشغال ذات المنفعة العامة للوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL) وجهاز التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG).

وتبقى عملية إنشاء مناصب الشغل مقتصرة في الغالبية على مناصب شغل مؤقتة وغير دائمة. قيت مسألة الشغل خلال سنة 2009 قضية أساسية في المتطلبات الاجتماعية على المدعي البعيد نظرا لعامل مطلب الفئات في سن العمل.

وحسب نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان ، فإن عدد المواطنين في سن العمل يتراوح ما بين (15 - 64 سنة) يقدر بـ 22,6 مليون أي 67% من مجموع السكان وهذه الفئة في تزايد مستمر منذ العشريات الثلاثة الأخيرة.

وهذا ما يفسر ثبات الثقل الديموغرافي على المطالب الاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالشغل ، فإن نسبة البطالة عند الشباب تبقى مرتفعة ، وهي الأكثر ارتفاعا على مستوى دول ضفتي البحر المتوسط ، حيث عمر $\frac{3}{4}$ من فئة البطالين لا يتجاوز عمرها 30 سنة.

ووصل هذا الحد عند الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 20 سنة إلى 25% بعدد يقدر بـ 140.000 بطل ، إن الأجهزة الأربعة للتشغيل بالرغم من قدرتها على امتصاص البطالة فإنها لا يمكنها أن تحل محل اقتصاد منتج للثروات وتنمية دائمة والذي يعتبر الأداة الوحيدة القادرة على تحريك سوق الشغل وتلبية طموحات أشخاص بطلين ، يبحثون عن عمل بأجرة علي أساس إنتاجية حقيقية. من الضروري علي البنوك أن تدعم أجهزة تشغيل الشباب من أجل إنجاز كل المشاريع من جهة ومن جهة أخرى يجب أن تعطي الأولوية للاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة وللشغل.

خاتمة:

إن أهداف السياسة النقدية في الجزائر تتفرع إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المرتبة الأولى مضافا إلى ذلك هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار معدلات الصرف في المرتبة الثانية. انتقلنا من الفرضية التالية ما فائدة الحصول على نسبة تضخم أقل من 3% ونسبة البطالة تفوق 17%؟.

على ضوء الإستنتاجات المحصل عليها:

- لا بد من ديناميكية دور المنظومة المصرفية في النشاط الإقتصادي مع ضرورة الالتزام بالتخطيط الإستراتيجي في تحديد الأهداف.

- يجب تدعيم وتنسيق توافق السياسية النقدية والسياسات الأخرى والعمل على خلق مصفوفة متناسقة من الأدوات المباشرة والغير المباشرة من أجل تصميم سياسة نقدية قادرة على توجيه النشاط الإقتصادي في المسار المناسب.

- إن حل مشكلة البطالة يتطلب أن النمو الإقتصادي في الجزائر أن يكون قادرا على خلق نسبة عالية من التشغيل ويقضي تدريجيا على البطالة.

- لقد اتخذت السلطات العمومية إجراءات متنوعة ومستعجلة فيما يخص مكافحة البطالة من خلال إنشاء أجهزة متنوعة لتشغيل الشباب.

- إذا نجحت السلطات العمومية في التحكم في مستوى العام للأسعار ، فإنها لم تنجح في تحقيق نسبة النمو الإقتصادي المستهدف والتحكم في ظاهرة البطالة.

- وبالرغم من ذلك تراجعت نسبة البطالة التي كانت 29,5% في سنة 2000 إلى نسبة 17,7% في سنة 2004 إلى من 15,3% في سنة 2005 إلى 12,3% من سنة 2006 إلى 11,3% في سنة 2008 إلى 10,9% في سنة 2009 إلى تقريب 10% في سنة 2010.

نستنتج من هذه الدراسة ما يلي:

- لا يزال مصطلح البطالة غير واضح المعالم مع جهل مقاييس البطالة.

- لم تبلغ نسبة التشغيل الدائم ذروتها ، بينما شوهد ارتفاع في إنشاء مناصب الشغل المؤقتة أو الموسمية.

- احتل قطاع تهيئة الأرض للإعمار المرتبة الأولى في جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة.

- استطاعت الأجهزة الأربعة للتشغيل أن تحقق 50% من مناصب الشغل الدائمة.

- لوحظ أن نسبة هامة قدرها 65% من طالبي الشغل ينقصهم التأهيل.

- نتائج الإحصاء للسكن والسكان أظهرت أن عدد المواطنين في سن الشغل يتراوح ما بين (15 - 64 سنة) تقدر بـ 22,6 مليون أي ما تعادل 67% من مجموع السكان في سنة 2009 وهذه الشريحة في تزايد مستمر منذ العشريات الثلاث الأخيرة.

- كما تميزت البطالة في الجزائر بطابعها المستديم أي تفوق السنة.

- لا يزال الإقتصاد الوطني يعاني من النقائص والعراقيل نذكر من بينها مايلي:

- ضعف الإستثمارات المنتجة للثروات ولمناصب الشغل.

- على البنوك أن تدعم وتشجع أجهزة تشغيل الشباب من أجل إنجاز

المشاريع الأولوية المنتجة للقيمة المضافة والتي تخلق عدد كبير من مناصب الشغل ، بدلا من تجميد الأموال داخل البنوك!
- إشراك ، القطاع الصناعي الذي يبقى مهما في خلق مناصب شغل جديدة.

قائمة المراجع:

- 1 - فريد مصطفى أحمد ومحمد السيد حسن سهير « السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو » مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية 1998.
- 2 - توفيق الصادق علي - الجارحي معيد « السياسة النقدية في الدول العربية ، عن صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الثاني ، أبو ظبي الإمارات 1996.
- 3 - الطاهر لطرش أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير تحت عنوان مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق 2004 - المدرسة العليا للتجارة - الجزائر.
- 4 - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES « نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر » لجنة التقييم الدورة العامة العادية 26 لشهر جويلية 2005.
- 5 - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، « الظرف الاقتصادي والاجتماعي » السداسي الثاني لسنة 2004. الدورة العامة العادية 26 لشهر جويلية 2005.
- 6 - كتاب الجزائر بالارقام عدد 41 عن الديوان الوطني للإحصائيات نتائج (2008 - 2010) نشرة 2011.
- 7 - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، « الظرف الاقتصادي والاجتماعي » آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009.
- 8 - مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 2000 تحت عنوان « الاقتصادات التي تمر بالمرحلة الانتقالية »
- 9 - مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة جامعة دالي إبراهيم الجزائر العدد 20 - 2009 مقال ، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية لفترة (2000 - 2006) ص 7.
- 10 - الديوان الوطني للإحصاء عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES « الظرف الاقتصادي والاجتماعي النشاط والشغل البطالة » 2005 ص 110.112.113
- 11 - قانون القرض والنقد 90 - 10 المؤرخ في 14/04/1990 المادة 55 الفقرة الأولى ، الجريدة الرسمية عدد 16 الصادرة في 18/04/1990.
- 12 - تحقيق عن جريدة الوطن تحت عنوان « العمل الأسود في ضوء النهار » ملف الاقتصاد رقم 10 الصادر من 4 إلى 10 ديسمبر 2006 للناسر حميد بلاغة.
- 1 - Alain Barrère La Politique Financière Série Dalloz, édition 1959.
- 2 - Alain Samuelson Les Grand Courants de la pensée Economique _ Concepts de Bases et Question Essentielles, Office des publications universitaires _ Alger 1^{ère} Edition 1985 à Grenoble _ reproduction en 1993.
- 3 - Henri Denis Histoire de la Pensée Economique Thémis Collection Dirigée Par Maurice du Verger _ Presse universitaire de France.
- 4 - Office national des statistiques, collection Statistiques _ Enquêtes emploi auprès des ménages _ 2005 n°125 série statistique sociales, publié en Janvier 2006.
- 5 - CENEAP office national des statistiques en collaboration avec la banque mondiale L.S.M.S rapport de synthèse niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie , publié en 2005.
- 6 - Charles Henri Oumon recruter les meilleurs , édition d'organisation collection le FIGARO , tirage 2005.
- 7 - Etienne verne, Jean, Marc Devaux. Henri roulleault changer les organisations